

لَا حلّ للبنان لَا في إقامة  
الشرعية ولا شرعية لَا بتذويب  
الدولات أياً كانت صيغتها  
وشكّلها وفعاليتها

[الإمام السيد موسى الصدر]

"لتعرفوا" نشرة شهرية تصدر عن مؤسسة العلامة السيد علي الأمين للتعارف والمحوار - إصدار: عدد شهر آب - سنة ٢٠١٣ م

لَا يستحق الوطن وكل الشهداء  
والضحايا الأبراء أن تبسّط الدولة  
سلطتها دون استرضاء الأحزاب  
والزعماء قبل وقوع الفتنة والبلاء؟  
[العلامة السيد علي الأمين]



**الآيام** alayamnewspaper

العدد ٤٠ | ٢٢ | المجلد الثاني | السنة الأولى | ٢٠١٣ | Printed | الإلكتروني | www.alayamnews.com | www.alayamnews.net | www.alayamnews.ae

**الإسلامية**

الطائفية في مجتمعاتنا.. إلى أين؟

إعداد - عبدالله عيسى، جريدة الأيام، مملكة البحرين

مع اشتداد الشحن الطائفي الذي تمر فيه المنطقة العربية هذه الأيام، والذي يؤذن بكارثة حقيقة إذا لم يقم علماء الأمة ومفكروها بالدور المطلوب منهم؛ لكشف الحقائق وتوعية الشعوب بالأخطار المحدقة نتيجة التعصب الذي أستغل في الأغلب لأجل مصالح دنيوية ولتحقيق أجندات سياسية معينة.

كل هذه التحديات والتساؤلات عن الأسباب والحلول تشكل هاجساً لدى الشعوب وبالخصوص فئة الشباب؛ لذلك كان هذا الحوار مع العلامة المجتهد السيد علي الأمين من جمهورية لبنان الشقيقة، وهو الذي عاش وخبر أشد حرب أهلية بالمنطقة العربية في بلاده، فإلى هذا الحوار:

## مقابلة صحيفة "الأيام" البحرينية مع العلامة السيد علي الأمين

# الطائفية في مجتمعاتنا.. إلى أين؟

إعداد - عبدالله عيسى، جريدة الأيام، مملكة البحرين

مع اشتداد الشحن الطائفي الذي تمر فيه المنطقة العربية هذه الأيام، والذي يؤذن بكارثة حقيقة إذا لم يقم علماء الأمة ومفكروها بالدور المطلوب منهم؛ لكشف الحقائق وتوعية الشعوب بالأخطار المحدقة نتيجة التعصب الذي أستغل في الأغلب لأجل مصالح دنيوية ولتحقيق أجندات سياسية معينة.

كل هذه التحديات والتساؤلات عن الأسباب والحلول تشكل هاجساً لدى الشعوب وبالخصوص فئة الشباب؛ لذلك كان هذا الحوار مع العلامة المجتهد السيد علي الأمين من جمهورية لبنان الشقيقة، وهو الذي عاش وخبر أشد حرب أهلية بالمنطقة العربية في بلاده، فإلى هذا الحوار:

[ في ظل الشحن الطائفي في منطقة الشرق الأوسط، من في رأيك المحرك الرئيس للصراع في بلداننا؟ وكيف يمكن أن نواجهه؟ ]

- إن المحرك الرئيس لظهور الشحن الطائفي في مجتمعات بلداننا يعود إلى الصراع على السلطة والنفوذ بين الأحزاب الدينية والجماعات السياسية في الداخل وبين دولإقليمية على مستوى الخارج، وقد زاد من حدته غياب العلاقات الطبيعية بين الدول العربية والإسلامية في المنطقة خصوصاً بعد أحداث العراق.

وقد عاشت مجتمعاتنا قرонаً عديدة بعيداً عن هذا المنطق الطائفي الظاهر الظاهر اليوم ولم نكن نسمع بهذه الاختلافات والأراء الشاذة التي نشبت من بطن التاريخ ليستغله أعداء أمتنا في صناعة الفرقنة والبغضاء بين أبنائنا، ولم يكن هناك صراع على السلطة والحكم بين الأحزاب الدينية وغيرها من أنظمة الحكم والجماعات السياسية وكانت الدعوة هي الغالبة على توجه الحركات الدينية، والمسلمون في أوطانهم مع غيرهم من المواطنين كانت تجمعهم القضايا العامة كالدفاع عن الوطن الإسلامي ومكانته في العالم، وقضاياهم الخاصة الوطنية والحياتية المشتركة.

والمطلوب لمواجهة هذه الحالة الطائفية الطارئة التي تهدد الاستقرار في بلداننا أن يتحرك - بالدرجة الأولى - ولاة الأمر والحكام في دولنا العربية والإسلامية - لأنهم يمتلكون إمكانات المواجهة. بالعمل على ترسیخ قواعد المواطنة التي تقوم على العدل والمساواة بين المواطنين، وبدعم قوى الاعتدال الديني وتنظيم التعليم الديني وإقامة المعاهد الدينية المشتركة، واعتماد الوسائل الإعلامية والقنوات التلفزيونية التي تنشر فكر الوسطية والاعتدال في المجتمع وبذلك نعزز ارتباط المواطن بالوطن والدولة ومؤسساتها.

محرك للصراع؟ وما واجبنا تجاه تصحيح القراءة التاريخية؟

- إن عدم تحكيم الدين في الخلافات والنزاعات هو من الأسباب التي كانت وراء الوصول بالخلافات إلى مستنقع الدماء، فكيف يكون الدين محركاً نحو الصراع الدموي، وهو يدعو إلى حسن المعاملة ويدعو إلى إقامة الحق والعدل وينهى عن الظلم والفساد والمنكر وينهى عن سفك الدماء والعدوان على النفس البشرية..؟ وقد اختصر النبي عليه الصلاة والسلام دعوته بقوله (إنمابعث لأنتم مكارم الأخلاق) فكيف يكون الدين مع كل هذا هو المحرك للصراعات الذمية..؟!.

إن الابتعاد عن الدين والخطأ في الفهم لأحكامه ومقاصده هو الذي أبعد الإنسان عن التماس الحلول العادلة لمشكلاته كما قال الله تعالى في كتابه (ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكأ). إن واجبنا أن نعيد القراءة لكتير من حوادث التاريخ التي وقعت باسم الدين، وسنجد بأنها وقعت لأسباب غير دينية وقد استغل فيها الدين وكان من ضحايا الشعارات الدينية التي رفعت وتطبّقتها الخطأة..! وعلى كل حال فإن من مسؤوليتنا اجتناب ما وقع من أخطاء وشبهات في تاريخنا، وليس المطلوب أن نبني الحاضر والمستقبل على خلافات الماضي كما قال الله تعالى (تاك أمة قد خلت لها ما كسبت لكم ما كسبتم ولا تسألون عمّا كانوا يعملون).

ويجب أن نرجع إلى ينابيع الدين الصافية من الكتاب والسنة الثابتة على قاعدة قوله تعالى (..إن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأليلاً).

[ سماحة السيد بما أنكم أحد العلماء الكبار بالمذهب الشيعي بودي أن أعرف رأيكم حول فكرة ولاية الفقيه وتطبيقها المعاصر بإيران؟، وهل ساهمت هذه الفكرة

[ البعض يتسائل سماحة السيد حول تاريخنا كمسلمين الذي لا يخلو في بعض فتراته من دموية هل هو كذلك

109 likes

في تقرير الشيعة من بقية المذاهب والأديان أم فاقمت الشحن الطائفي؟

- إن مسألة ولادة الفقيه انتقلت من علم الفقه إلى عالم السياسة لإعطاء الصفة الدينية للسلطة، وقد أصبح النظام السياسي في إيران قائماً على بعض تفسيراتها، وهي ما تزال محل رفض وقبول عند علماء المذهب الشيعي خصوصاً على المستوى السياسي، وقد تجلّى هذا الرفض مرات عديدة في حركات شعبية ودينية داخل إيران نفسها، وهي في كل حال نظرية خاصة لا تلقى القبول في المجتمعات التعددية التي لا تؤمن بها على مستوى الفقه المذهبي أو على المستوى الديني، وهذا ما يشكّل مانعاً من قبولها عندهم على المستوى السياسي في حكم البلاد وإدارة شؤونها، وهو ما يؤدي إلى تغليب رؤية فقهية ذات صفة مذهبية على الآخرين الرافضين لها وعلى الذين لا يؤمنون بها أصلاً، وهذا ما يفتح الطريق إلى ظهور الخلافات المذهبية والطائفية خصوصاً عندما تواكبها سياسة التمييز بين المواطنين، مع أن الدولة في طبيعتها ينبغي أن تكون مدنية تقوم على عقد اجتماعي بين كل المواطنين على اختلف انتساباتهم الدينية والعرقية كما حصل في وثيقة المدينة المنورة التي جمعت كل مكونات المجتمع في عهد النبي عليه الصلاة والسلام، ومن أراد التوسيع في نظرية ولادة الفقيه فبإمكانه الرجوع إلى كتابنا (ولاية الدولة ودولة الفقيه) حيث ناقشنا فيه هذه النظرية على المستوى الفقهي.

[ اختلاط السياسة بالدين واقع ملموس، لكنه استثمار سلبي في الغالب، فهو استغلال للمقدسات في النزاعات السياسية من أجل تحقيق المصالح، فما السبيل الصحيح لتبييض الشعوب بمخاطر هذا الأمر؟

- إن من أهم الوسائل المانعة من اختلاط الدين بالسياسي واستثمار مقدسات الدين في الخلافات

## إلى المرجعيات الدينية

لقد أصبحت سوريا أرضاً يُستدرج إليها المتصارعون والمقاتلون من أبناء الأمة الواحدة ليقتل بعضهم بعضاً، وهذا عجبٌ وعثبي على المرجعيات الدينية العربية والإسلامية، فإنهم يرون أبناءهم من مختلف الأراضي العربية من لبنان والعراق وتونس ومصر وغيرها يقتلون في سوريا، فلماذا لم تجتمع هذه المرجعيات الدينية من أجل إصدار فتوى لحرم الذهاب إلى سوريا بداعي القتل والقتال على أرضها.

إن موقف هذه المرجعيات يبطل الحجج الدينية لهؤلاء الذين يذهبون لقتل بعضهم البعض تحت شعار الجهاد الديني.

وأكرر نداني للمرجعيات الدينية في العراق ومصر والعالم العربي وكل وجوه أهل الرأي والمفكرين المسلمين لعقد اجتماع يوجهون من خلاله النداء لشعوبهم بالإبتعاد عن العداوة والبغضاء والفتنة العمياء التي تستهدف وحدة الأمة جماعاً.

إن أبناءنا هم الذين يتقاولون! وهم الذين يقتلون! فهل نحن عن ذلك راضون؟ والله يقول (وقفهم إنهم مسؤولون).

إن هذه الحال تنذر بالخطر الكبير والشر المستطير، فتجب علينا المبادرة بالسعى إلى إطفاء النارة، ولا يصح منا الصمت والسكوت.

إن هذا المؤتمر المقترن عقده بمشاركة المرجعيات الدينية - إن شاء الله - سيحدث صدمة لهؤلاء الذين يذهبون إلى سوريا بحجج الدفاع عن الدين وال المقدسات، وسيساهم في توعية الرأي العام لدى المسلمين تمنعاً من استغلال الدين في مشاريع الفرق وتفكيك الأمة من داخلها.

**[العلامة السيد علي الأمين ، من كلام له في جريدة اللواء ، ٢٠١٣-٦-١٠]**

العلامة السيد علي الأمين :  
التغيرات هدفها إيقاع الفتنة العميم بين اللبنانيين والمطلوب من الدولة بسط سلطتها الكاملة

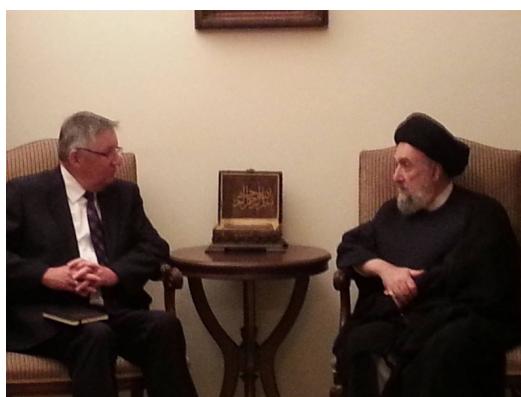
إن ما جرى في الضاحية وفي الآخرة هم في العذاب الجنوبي اليوم من تغير خالدون. في طرابلس اليوم جريمة نكراء ضد إرهابي هو جريمة نكراء ضد أهلنا الآمنين الأبرياء، وإننا إذ نعلن عن شجبنا واستنكارنا لهذه الجريمة المروعة ندعو الله تعالى أن يشمل برحمته الشهداء وأن يمن على الجرحى بالعافية والشفاء، والمطلوب من أهلنا الصابرين والصادمين عدم الاستماع إلى الشائعات الهدافة إلى تأجيج الفتنة الطائفية والمذهبية وترك التحقيق لأجهزة الدولة للكشف عن الجناة المجرمين ليinalوا عجل العقاب في القتلة الأشقياء.

**العلامة السيد علي الأمين :**  
**دعوة إلى إطلاق المخطوفين التركيين**  
**المخطوف من كبار المحرمات وهو يسيء إلى علاقة لبنان بالمجتمع الدولي كله**

وكالة أنباء الأناضول التركية

أبدى العلامة السيد علي الأمين في مقابلة خاصة مع مراسل وكالة الأناضول، شجبه واستنكاره لعملية خطف الطيار التركي ومساعده، وقال: إن الخطف من كبار المحرمات وهو يتنافى مع المبادئ الإنسانية وكل الشرائع الدينية . وعن إمكانية أن تؤثر حادثة الخطف على العلاقات الثنائية بين تركيا ولبنان، قال الأمين: في حال قررت تركيا اتخاذ إجراءات ، فإن لها الحق في اتخاذ الخطوات التي تراها مناسبة لحماية مواطنيها ومصالحها ولا يكون ذلك من باب العداء للبنان واللبنانيين . وقال أيضاً إن المسؤولية تقع على من يمسك بالأمن في منطقة وقوع الخطف فإذا كان المسؤولون يقولون بأن الدولة اللبنانية موجودة في الضاحية الجنوبية وغيرها من المناطق اللبنانية فكيف وقعت عملية الخطف ومن هو المسئول عنها؟ وطالب الأمين الخاطفين بإطلاق سراح الطيار التركي ومساعده فوراً، إن كان الخاطفون يريدون تسهيل مهمة إطلاق سراح اللبنانيين المخطوفين في إعزاز لأن تركيا هي العامل المساعد على ذلك وما زالت تعمل مع لبنان من أجل حل قضية المخطوفين. واعتبر الأمين أن ( هناك طرفاً ما في المنطقة يستغل خطف اللبنانيين في أعزاز من أجل إثارة النعرات الطائفية في لبنان والمنطقة) وتساءل لماذا لم تشمل عملية تبادل الإيرانيين الذين كانوا بيد المعارضة السورية اللبنانيين المخطوفين ولماذا لم تضغط إيران لإدخالهم مع الإيرانيين في صفقة واحدة؟ . وختم العلامة الأمين حديثه بالقول ( إن عملية الخطف هذه لا تسيء إلى العلاقات اللبنانية التركية فحسب بل هي تسيء إلى لبنان وهي رسالة للمجتمع الدولي بأن الدولة اللبنانية غير قادرة على حماية من يأتي إلى لبنان من دول العالم ولذلك فإن على الدولة اللبنانية أن تتحمل مسؤوليتها ببسط سلطتها على كامل الأرض اللبنانية.

## العلامة الأمين استقبل سفيرة الإتحاد الأوروبي والسفير الأسترالي



### بيروت—اللواء

استقبل العلامة السيد علي الأمين سفيرة الإتحاد الأوروبي في لبنان السيدة إنجلينا إيخهورست وطرق البحث في اللقاء إلى أحداث المنطقة والأوضاع الراهنة

وزار السفير الأسترالي في لبنان لكس بارتلم العلامة السيد علي الأمين، في مكتبه في بيروت وعقد لقاء جرى خلاله جولة أفق حول أوضاع لبنان والمنطقة في ضوء المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.

السياسية هو العمل على نشر الوعي الديني الذي يعطي المواطنين القدرة على التمييز بين الشأن الديني والشأن السياسي، والبيان لهم أن الدين ليس هادفاً للإمساك بالسلطة والنظام، وأن الدين لا تتنافي أهدافه مع العدالة والاستقرار التي يحققها النظام السياسي الذي ارتضاه الشعب في بلده، ومن الوسائل النافعة في هذا المجال العمل على تنظيم قيام الأحزاب على أساس من البرامج السياسية والاجتماعية والثقافية بعيداً عن احتكار الصفة الدينية التي توحى للقواعد الشعبية وكان الخلاف السياسي بين بعض الأحزاب والنظام وغيره يجري بين أتباع الدين والمخالفين للدين! فإن الشرعية الدينية للحاكم والدولة لا تأتي من الانتقام للأحزاب الشعب ومن خلال العمل المتواصل لتحقيق الحياة الآمنة لقواعد وتطویرها والحفاظ على حقوقه، ومن إرساء قواعد النظام العام الشامل لأمن البلاد ومصالح العباد.

[ نود من سماحتكم نصيحة ختامية للشباب كيف يمكنهم أن يتغلبوا على مصاعب الطائفية والمرحلة المقبلة؟ ]  
- أتوجه إلى شبابنا بالقول لهم: أنت أمل الأوطان، وأمل الأمة في بناء مستقبلها وتعزيز مكانتها والوصول بها إلى موقعها الريادي اللائق بها في العالم، وأنتم تعلمون أيها الأمل الوعاد- من خلال تاريخنا وتراثنا المجيد أن وحدة الكلمة كانت في أساس البناء المرصوص لأمتنا كما قال الله تعالى ( وإن هذه أمتك أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدهون ) وكما في قوله تعالى: ( واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً )، ولذلك فإن المطلوب منا جميعاً أن نبتعد عن كل عوامل الفرق والانقسام، وأن ندرك أن وحدة الأمة هي من مقاصد شريعتنا السمحاء، وبهذا المقصود الشريف يعرف شبابنا بطنان كل دعوة تريد جعلنا طوائف ومذاهب متناحرة تحت شعار الدين، فإن الدين هو داعية وحدة وليس داعية فرق.

**التمديد للمجلس النيابي لا يحل المشاكل الأمنية !**

**التمديد غير المبرر**

**اللواء:** من مصلحة من إنهيار الدولة؟

**العلامة السيد علي الأمين:** كان خيار التمديد للمجلس النيابي مفاجأةً للجميع وخصوصاً أننا كنا نسمع طيلة الشهور الماضية بأن هناك سعياً حثيثاً من أجل إيجاد قانون انتخابي يتم على أساسه الانتخاب وخاصة من فريق ١٤ آذار، وكانتوا يقولون لا للتمديد، وفوجئنا في الحقيقة من الذين يريدون أن تنطلق دولة المؤسسات والقانون في حياة المجتمع بأنهم قد اختاروا التمديد من دون أن تكون هناك مبررات كافية لإقناع المجتمع اللبناني، لذلك لا يزال هذا الأمر محل استغراب. ونحن لا نرى أنه في التمديد مصلحة، فهو لن يحل مشكلة قائمة لا على المستوى الأمني ولا على المستوى الاقتصادي وإنما على العكس فهو سيعطي سمعة سيئة عن البلد، ولن يساهم في إيجاد الحلول، ويمكن أن تكون المصلحة هي للفريق الذي مدد لنفسه فهو يبقى نائباً من دون أن يكلف نفسه عناء التواصل مع القواعد الشعبية والذهاب للتواصل معها والاستجابة إلى مطالباتها، لذلك يقول الناس أنا ما زلت نائباً من دون العودة إلى الناس، ولذلك كان هذا محل استغراب، فالشعب هو الأصيل والنائب هو الوكيل والشعب قد أعطاه مدة محددة فكيف يمكن أن يأخذ الوكيل مدة لم يعطها له الأصيل.

جريدة اللواء - ٢٠١٣ - ١٠ - حزيران

## السيد علي الأمين في (السنة والشيعة أمة واحدة)

### إسلام واحد واجتهادات متعددة



**بِقْلُمٌ يَقْظَانَ التَّقْيَى**

السيد العلامة علي الأمين يشكل إضاعة مهمة على رأس الفكر الذي يعيد الأمل بإمكانية الوحدة بين المسلمين فالسنة والشيعة أمة واحدة والإسلام واحد على الرغم من الاجتهادات المتعددة. هكذا يتحرر خطاب السيد من الأنقال والاختلافات التاريخية بما تستحقه من تأمل واعتبار تحرراً من كل ما يكتب مسيرة الأمة ويعوقها عن مسيرة الوحدة والإخاء لمواجهة الأخطار المشتركة.

ويقيم أفكاره المعلنة كأشهار النيران فوق الجبال بكل ما ينسجم مع المنطق والحكمة ويقصد أمام المخاطر هادئاً وعقلانياً ومهذباً بعيداً عن مستنقع الغلو والعزلة عن الآخر على إيمانه ويقينه وسط حصار النيران وحملات الاتهام والتکفير والتبعاد والفرقة.

صوت السيد علي الأمين على علو صوت الاعتدال وداعية التضامن يتقدم في سلوكيات العارف والحاكم بوضوح الفكرة والقدرة على تفكير المعتقد من المغالطات العقدية والتاريخية التي سببت جراحًا وكسرًا كبيرًا في جسد الأمة الإسلامية.

صوت يهدف إلى توسيع مساحات الحوار والتقارب على أرضية مشتركة يقف عليها المتحاورون فيتجاوز العقل في سلسلة حوارات على قناة المستقلة جمعت في كتاب يحمل عنوان: السنة والشيعة أمة واحدة، إسلام واحد واجتهادات متعددة، صدر حديثاً عن الدار العربية للعلوم في تقديم ثانى لعبد الله المعلمى ومحسن على السهمى.

آراء شديدة الحساسية يتطرق إليها السيد الأمين باحثاً مجتهداً وبأراء مستقلة وعلى معرفة عميقة بما هو كائن بأصول الإيمان قوياً وصارماً بفرضه الولاية التكوينية للأئمة على أنهم خلقوا قبل خلق العالم، وأنهم كانوا أشباحاً نورانية تسبح وتقدس الله. ببساطة ووضوح فكري شديدي الوضوح والعمق يدعو السيد العلامة على الأمين إلى عرض الموروث العقدي والفقهي على كتاب الله والسنة مع تجديد قراءة المذاهب الإسلامية، ويدعو إلى إعادة النظر بنهج الرفض والقبول مع إيمانه القاطع بأنه لا يمكن تأسيس عقيدة دينية من دون الرجوع لكتاب والسنة الصحيحة.

السيد يقرأ في كلام غلاة الماضي و(عقدة التفضيل) ويتعجب من هذا الفكر حين يحجب (العقل الجمعي) بحركة شخص واحد وعلى الجهتين معاً السننية والشيعة. الكتاب يمثل مجموعة حوارات جادة بين المذاهب الإسلامية هادفة للتقرير بينها. تتعلق الحوارات من مبدأ أساسى وهو أن الإسلام عقيدة وشريعة من آمن بهما صار مسلماً وهناك تجربة إسلامية حكى عنها التاريخ ونقلتها كتب السيرة وقعت فيها الخلافات والاختلافات. والأهم من معرفة أشياء عن تلك التجربة بعد وفاة الرسول. الأهم أن تكون التجربة الإسلامية التي تعيش اليوم صحيحة في الدول والمجتمعات والأوطان وذلك عبر الأسس الجامحة في بداية الدعوة بعيداً عن الانقسامات والخلافات الماضوية.

حوارات جرت في أوقات مختلفة تحمل مجموعة كبيرة من الأفكار والتساؤلات الجديدة بالتوقف والتأمل لأنها تعتمد بمضمونها على غير الشكليات وتباحث بشكل علمي وصريح المسائل الخلافية الأساسية بين المسلمين.

يميز العلامة علي الأمين في مفهوم الإمامة بين الدين والسياسة ومفهوم الإمامة بعيد كل البعد عن معنى القيادة السياسية وهي تشير إلى معنى التقدم في الرتبة الدينية ولا تعني مطلقاً الولاية السياسية والإمامية بهذا المعنى تكون ضرورة اجتماعية، علمًا أن الولاية السياسية على ارتباط بالبيعة التي تصدر طواعية من الناس في اختيار من يكون إماماً عليهم، أي أن الإمامة الدينية لا تعطي الحق بالإمامية السياسية..

ترتکز فلسفة السيد الأمين على قاعدة اللطافة أو اللطف لزوم الإمامة الدينية كمشروع هداية ودعوة إيمان فيما مشروع السلطة والنظام لا يشكل هدفاً وغاية. أما مشروع استلام السلطة وإقامة النظام السياسي فلم ينجح إلا نادرًا.

وهذا التحول الكبير والجذري في هذه المسألة من عالم السياسة إلى عالم الفقه والعقيدة، جعل من المعارض السياسي في نظر المعتقد بالإمامية معارضًا في الدين وأصبح المخالف له بالرأي فيها مخالفًا في الاعتقاد ويستحق الرمي بالكفر والعناد. وهذا كان السبب الأساسي في استمرار الخلاف في هذه المسألة إلى الزمن الحالي الذي كرس التباعد والانقسام بين المسلمين.

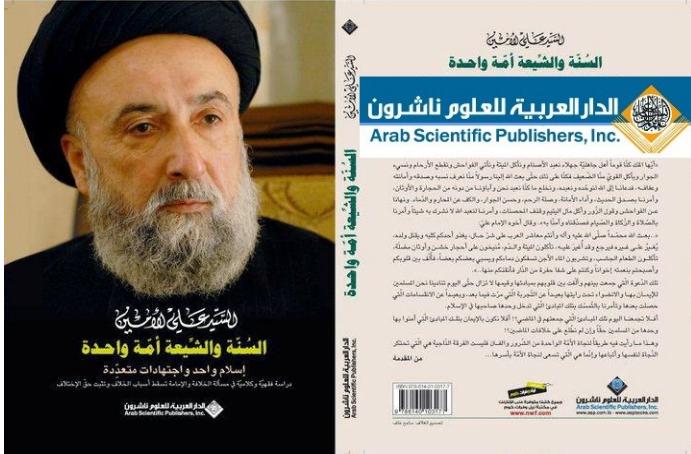
بجرأة كبيرة يعلن السيد الأمين أن الذي حول الافتلاف السياسي المشروع إلى خلاف عقائدي هم الفقهاء وعلم الكلام. والحل برأي الأمين ببساطة العقيدة ووضوحها كما جاء في جملة النصوص الدينية والمستفاد منها وغيرها أن الرسول قبل الإسلام من الشخص لمجرد النطق بالشهادتين ولم يسأله عن معنى التوحيد ودقائقه وخفاءه ولم يطالبه بمصطلحات علماء الكلام والفلسفة في الدين والعقيدة التي لم يسمع بها المسلمين من قبل ولم يسأله عن مقولات أهل السلوك والتتصوف والعرفان ولم يسأله عن الإمامة دورها!

واحدة من إشكاليات البحث الفقهي المنهجي والموضوعي والعلقاني التي يعالجها الأمين هي إشكالية الولاء المردد بين الدولة والمرجعية الدينية بحجج بأن المسألة لم تكن مطروحة منذ نشأة المرجعية الدينية لاختلاف وظيفة المرجعية الدينية عن وظيفة الدولة وقيادتها السياسية وآراء الفقهاء والقضاء التي جرى البحث عنها في علم الفقه هي الولاية في إطار الأحوال الشخصية كالولاية على أموال الصغير واليتم وطلاق الغائب وتقسيم تركته وغير ذلك من الأمور كالولاية على الافتاء وتبلیغ الأحكام الشرعية مما ليس له علاقة بالولاية السياسية الثابتة للمحاكم.

وقد وجدت هذه الإشكالية بين الولاء للحاكم والولاء للمرجعية الدينية من خلال بعض المصطلحات الفقهية التي وردت على السنة بعض الفقهاء في العصور المتأخرة كاطلاق كلمة الحاكم الشرعي على الفقيه والمرجع الدينى مما أوحى ان الولاية السياسية الثابتة للقيادة السياسية هي مقصبة من الفقيه وهو صاحب الحق الشرعي لها ولكن المقصود من كلمة (الحاكم الشرعي) الواردة في السنة بعض الفقهاء هو الفقيه المستجمع لشرائط الفتوى وقد ذكرنا ذلك في كتابنا (ولاية الدولة ودولة الفقيه) وذكرنا ان الروايات التي تتحدث عن وراثة العلماء للأئمّة وأن العلماء حكام على الملوك وغير ذلك من الصيغ، هي ناظرة الى دور العلماء الرسالي في تبلیغ الرسالة وأحكامها وليس ناظرة الى اثبات ولاية سياسية لهم على الحكم والملوك والشعوب والمجتمعات.

و هذا هو الرأي المشهور بين الفقهاء في عدم ثبوت الولاية السياسية للفقيه بل كاد ان يكون مجمعاً عليه في ما بينهم وتوبيخه السيرة العملية التي سار عليها المسلمون في كل الأعصار ومختلف الأمصار.

تقراً فتعبر معه في كثير من التأمل والصمت الفلسفى المعبر وبإحساس عميق بحضور إنساني ما لا يتوارى وراء التوارىخ بل يقف أمامها بقوه تجلى الحقيقة التي يمكن إدراكها بالوعي والإصراف وبتلك اليقظة الفكرية الرائعة في فضائها المفتح ومن دون أن يجرح أحداً ومن هنا أهميته القصوى في تمثيله الإيمانية المختلفة وعلى



علو الفكر لبلوغ الوحدة الإسلامية.  
هذا مقتطف من الكتاب:

#### ولاء الشيعة

ان اشكالية الولاء المردد بين الدولة والمرجعية الدينية لم تكن مطروحة منذ نشأة المرجعية الدينية لاختلاف وظيفة المرجعية الدينية عن وظيفة الدولة وقيادتها السياسية وهذا الفرق بين الوظيفتين كان ثابتاً في وعي وفهم المسلمين عموماً الذين أدركوا ان المرجعية الدينية وظيفتها الأساسية هي الاستمرار في تبلیغ أحكام الشريعة وتعليمها وهذا لا يحتاج إلى ولاية سياسية على الناس وأما الدولة فيما أن وظيفتها ادارة شؤون البلاد واقامة الحق والعدل بين الناس فهي بحاجة الى ولاية عليهم لتطبيق الأحكام والقوانين حفظاً للنظام العام وصوناً للحقوق والواجبات التي يتوقف عليها قيام المجتمع واستمراره انطلاقاً من قاعدة نظم الأمر وهذا ما جرت عليه سيرة المسلمين بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام حيث كان للعلماء دور التبلیغ والتعليم دون أن يكون لهم حق الولاية السياسية على الرعية وأما الخلفاء والحكام فكانت لهم الولاية السياسية على الرعية ولهم حق الطاعة في ما أمر الله به ولذلك ورد الأمر بطاعة أولى الأمر الذين يتحملون المسؤولية في تسيير شؤون الأمة بالعدل والحق وهذا يعني ان الولاية السياسية تكون للدولة وقيادتها السياسية.

وأما ولاية الفقهاء والقضاء التي جرى البحث عنها في علم الفقه هي الولاية في إطار الأحوال الشخصية كالولاية على أموال الصغير واليتم وطلاق الغائب وتقسيم تركته وغير ذلك من الأمور كالولاية على الافتاء وتبلیغ الأحكام الشرعية مما ليس له علاقة بالولاية السياسية الثابتة للمحاكم.

وقد وجدت هذه الإشكالية بين الولاء للحاكم والولاء للمرجعية الدينية من خلال بعض المصطلحات الفقهية التي وردت على السنة بعض الفقهاء في العصور المتأخرة كاطلاق كلمة الحاكم الشرعي على الفقيه والمرجع الدينى مما أوحى ان الولاية السياسية الثابتة للقيادة السياسية هي مقصبة من الفقيه وهو صاحب الحق الشرعي لها ولكن المقصود من كلمة (الحاكم الشرعي) الواردة في السنة بعض الفقهاء هو الفقيه المستجمع لشرائط الفتوى وقد ذكرنا ذلك في كتابنا (ولاية الدولة ودولة الفقيه) وذكرنا ان الروايات التي تتحدث عن وراثة العلماء للأئمّة وأن العلماء حكام على الملوك وغير ذلك من الصيغ، هي ناظرة الى دور العلماء الرسالي في تبلیغ الرسالة وأحكامها وليس ناظرة الى اثبات ولاية سياسية لهم على الحكم والملوك والشعوب والمجتمعات.

وهذا هو الرأي المشهور بين الفقهاء في عدم ثبوت الولاية السياسية للفقيه بل كاد ان يكون مجمعاً عليه في ما بينهم وتوبيخه السيرة العملية التي سار عليها المسلمون في كل الأعصار ومختلف الأمصار.

ولاء للدولة وقيادتها السياسية أو للمرجعية الدينية، ما جرى في إيران بعد وصول الإمام الخميني للسلطة وإقامة نظام سياسي فيها قائم على ولاية الفقيه وقد أطلق هذا الشعار وكأنه حقيقة دينية مقدسة لا شك في ثبوتها وأنها من القضايا المتيقة مع أنها ما تزال حتى اليوم أول البحث والكلام وموضع النقض والإبرام! وكان الغرض منها إعطاء البعد الديني للقيادة الجديدة تعزيزاً للسلطة السياسية وتبريراً لتلك التصرفات التي تجاوزت حدود المألوف في ثبوت الولاية للفقيه وقد ذكرنا في كتابنا المشار إليه سابقاً أن الفقيه إذا أصبح حاكماً سياسياً في بلد من البلدان فإن الولاية السياسية تثبت له بوصفه حاكماً لبلده وشعبه وليس له ولاية عابرة للحدود والشعوب والأوطان لأن شعبه وبلده حاكماً في الأمر لكل البلاد والشعوب لأن الولاية السياسية التي تثبت لولي الأمر قد نشأت من حاجة المجتمع الضرورية لقيام الدولة وولاية الحاكم عليها وهي ولاية ثابتة للدولة وقيادتها ظلماً للأمر وحفظاً للنظام العام المرتبط بحدود تلك الدولة. وأما امتداد ولايته خارج حدود دولته فهو مخالف لنظم الأمر وقواعد حفظ النظام ولذلك فان الشيعة في أوطانهم، لا توجد للفقيه الحاكم في بلده ولاية سياسية عليهم في بلدانهم وأوطانهم وأما المرجعية الدينية فليس لها من ولاية سياسية أصلاً، لا في وطنها ولا في الأوطان الأخرى، وهي مجرد موقع من مواقع تعليم الأحكام الشرعية والتبلigh الدينية.

والأوطان التي نشأ الشيعة فيها وإليها ينتسبون لها ولازهم وللدولة وقيادتها السياسية الولاية عليهم وعلى سائر المواطنين ولا يجوز ان تكون روابط المذاهب والأديان على حساب الأوطان وقد جاء في بعض الأحاديث المأثورة (حب الأوطان من الإيمان) وإذا اردت ان تعرف وفاء الرجل فانتظر حنينه إلى وطنه. ولذلك لا يوجد فرق على مستوى الولاء للوطن والإيمان بمرجعية الدولة بين سني وشيعي ومسلم ومسيحي والشيعة هم جزء من المجتمعات التي يعيشون فيها والشعوب التي ينتهيون إليها وليسوا قوماً وافدين على مجتمعاتهم وشعوبهم بل هم منها في الصميم فالشيعة في العراق هم جزء من شعب العراق وهم في انتقامهم الوطني والقوى مع بقية الشعب العراقي على حد سواء والشيعة في لبنان هم جزء لا يتجزأ من شعب لبنان والشيعة في الخليج العربي هم جزء لا يتجزأ من شعبهم العربي في الخليج والشيعة في إيران هم إيرانيون وفي باكستان باكستانيون وفي ترکيا هم أتراك والروابط الدينية في ما بينهم كما هي الروابط مع بقية المسلمين في دولتهم وأوطانهم تستدعي المواجهة والتضامن والعلاقات الثقافية ولا تغنى اخراطاً في المشروع السياسي لدولة خاصة.

вшيعة العراق علاقتهم بشيعة إيران تعني علاقات المودة والتعاون من خلال علاقات الدول بين بعضها ولا تعني الروابط الدينية والمذهبية بين شعوبين في دولتين اخراطاً في المشروع السياسي للدولة الإيرانية والعكس صحيح أيضاً وهكذا الحال بالنسبة إلى الشيعة في الخليج العربي ولبنان وغيرهما فلكل منهم مشروعه المرتبط بشعبه ووطنه ودولته. ولذلك يجب التفريق بين الشيعة والشيعة فالشيعة هم أبناء شعوبهم وأوطانهم، تفصل بينهم الحدود الجغرافية والقوميات المتعددة والمشاريع والأنظمة السياسية المختلفة وأما التشيع فهو انتقاء فكري عقائدي واختيار لنهج أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في الدين والحياة، المطبوع بطبع الوحدة والتقارب بين المسلمين الذي رفع شعاره الإمام علي في عهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين (السلم من ما سلمت أمور المسلمين)

وقوله لمالك الأشتر عندما ولاه على مصر: (إن الرعية صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق) وقول الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) عندما سأله بعض أصحابه ماذا نصنع مع خلطانا من الناس فقال: (صلوا بصلاتهم وعودوا مرضاهم وشعروا جائزهم وشهادوا لهم وعليهم وإن المصلي خلفهم كالمصلي خلف رسول الله (ص) في الصفة الأولى) و(شيئتنا سلم لمن خالطوا بركة من جاوروا) وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي أكد فيها أئمة أهل البيت على ضرورة الاتحاد بين المسلمين وإن اختلفت آراؤهم واجتهاداتهم.

## أيها اللبنانيون، أيها السيد : لا تصدّقوا أن مشكلة لبنان في حكومة عسيرة الولادة ! إن مشكلة لبنان في افتقاده لرجال في موقع القيادة متلكون العزم والإرادة في استعادة الدولة للسلطة والسيطرة !

تكريس زعامتهم الشخصية ودعایاتهم الانتخابية ! . مع أن تلك القضايا هي من الحقوق التي يجب عليهم أداؤها تسدداً للديون المستحقة عليهم اتجاه شعبهم الذي وثق بهم وأوصلهم إلى حيث يريدون . فإذا لم يكن الشعب حقّ في الطبابة والتعليم وفرص العمل والعيش الكريم ! وإذا لم يكن للشعب حقّ في الأمان على حياته وعرضه وما له ! . فأين هي الحقوق إذن؟... وأين هي المسؤوليات؟... إنهم يحدثونك عن المياه والأنهار وكأنهم هم أوجدوها ! . ويحدثونك عن الثروات القادمة من بطون البحر وكأنهم هم صنعواها! . ويغدقون على الشعب الوعود وهم في قصورهم الفارهة يسكنون والمحرومون والفقراء بالعدد يذادون ومن غلاء الطعام يعيشون !!! . ومن غلاء المعيشة يصرخون !... وعمالهم يبحثون عن أجر زهيد فلا يجدون:

**انهم يحدثونك عن المياه والأنهار وكأنهم هم أوجدوها ! . ويحدثونك عن الثروات القادمة من بطون البحر وكأنهم هم صنعواها!... ويغدقون على الشعب الوعود وهم في قصورهم الفارهة يسكنون والمحرومون والفقراء بالعدد يذادون وفي الطعام يعيشون !!! . ومن غلاء المعيشة يصرخون !... وعمالهم يبحثون عن أجر زهيد فلا يجدون!**

ويحدثنا بعض المسؤولين في الدولة عن الأمن والأمان واستقرار الأمور في لبنان حتى ليخل إلى الساعم أنه يعيش في سويسرا في الوقت الذي لم يستطع هذا البعض أن يحمي مواطناً في بيته ولا أن يرجع حقاً إلى أصحابه !!... و تستمع إلى مسؤول آخر منهم فيحدثك عن تردي الوضع الأمني ووصوله إلى مستوى غير مسبوق وكان الشعب هو المسؤول عن تحقيق الأمن ! وكأنه هو موجود في أعلى هرم السلطة ليس عليه شيء من الواجبات سوى الحصول على الإمدادات ! .

وبعدهم يحدثك عن الانفتاح والحوار المسيحي الإسلامي وال الحوار بين المذاهب والأديان ويعقد لها المؤتمرات والندوات وأنت ترى الممارسات منهم في واد آخر وهي التي أدت إلى التباعد والإنقسامات من خلال سياسة الإصطدافات المذهبية والطائفية التي صنعواها في الماضي القريب بقوة السلاح ولا يزالون!!! . فهم لا يقبلون حواراً داخل أحذابهم وطائفتهم ويقمعون الرأي الآخر فيها ويفرقون البلد بسياساتهم الطائفية والمذهبية وفي نفس الوقت يعلنون عن الحوارات الكبرى في البيت المغلق إلا على أنفسهم !... والقائمة تطول إذا شئت أن تقول....!

فما الذي أصابكم أيها المسؤولون؟!.. وإلى أين أنت بالوطن والشعب سائرون؟! . ونحن وأنت في ذات المركب راكبون ...! . فلماذا إلى أصواتنا لا تسمعون؟! . أقيموا دولة المؤسسات والقانون وأصلاحوا سقفاً يظلانا جميعاً ويهمنا قبل فوات الأوان...! . أحسنوا السياسة واعدلوا في أحكامكم تسلم لكم أوطانكم ومواقعكم قبل أن يصدق فيكم قول الشاعر:

أوتيت ملكاً فلم تحسن سياسته

كذاك من لا يسوس الملك يخلعه

والسلام على من اتبع الهدى

جريدة اللواء ١٩-١-٢٠١٢